

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

د. بارق شبر* وعلي سعيد نور الطالقاني **: الاقتصاد السياسي لسوق الدولار في العراق

1. المقدمة

كثرت المفارقات في العراق واقتصاده، ليس أولها ولا آخرها ارتفاع سعر صرف الدولار منذ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر من هذه السنة في الوقت الذي وصلت إيرادات خزينة الدولة من الصادرات النفطية في الأشهر العشرة الأولى من هذه السنة الى أكثر من مئة مليار دولار وارتفع احتياطي البنك المركزي الى حوالي 96 مليار دولار¹. وهنا لابد من التذكير بالمفارقة الكبرى في الاقتصاد العراقي وهي العوز والحرمان لدى معظم شرائح المجتمع العراقي وبالتزامن مع وجود وفرة للموارد الطبيعية والمالية. في بداية عام 2013 قدر الباحث الاقتصادي الأكاديمي د. مظهر محمد صالح ان حوالي 20% من الشعب العراقي يستحوذ على 40% من الدخل الوطني والثروة وان جل تلك الثروة وتراكماتها المالية هي من مصادر المضاربة المالية والمتاجرة عالية الربح ضعيفة القيمة المضافة معقدة لحالة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة والمولدة في الوقت نفسه للاستخدام الناقص والهيمنة على سوق النقد الاجنبي².

وبعد مرور حوالي عشرة سنوات على هذا التشخيص العلمي نرى ان تركز راس المال المالي التضاربي ازداد حدة ومعها توسعت فجوة الفوارق الطبقيية بين شرائح المجتمع العراقي. وفي هذا الإطار النظري يمكن تحليل وفهم الأسباب الكامنة خلف أزمات سعر صرف الدولار المتكررة ومعها معضلة السياسات المالية والنقدية في الدولة الربعية³.

منذ بضعة اسابيع تشهد سوق العملة الأجنبية الموازية التي تتحكم بها شركات التحويل المالي والصيرفة وتجار العملة الطفيليين والمضاربيين ارتفاع مفاجئ لسعر الدولار النقدي. وبالرغم من كون هذا التطور ليس بالجديد على المشهد العراقي، بل يمكن القول بانه منطقي في ظل هيمنة الدولار النفطي على المالية العامة وبالرغم من كون هذا الارتفاع لا يزال في حدود مقبولة يتحملها الموقف المالي للدولة العراقية،

1 تصريح رئيس مجلس الوزراء العراقي

2 انظر بحثة الموسوم "عناقيد الثروة المالية في العراق: بين التدوير والتراكم" المنشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين في 2013/1/13

3 نشكر كل من الدكتور على مرزا والأستاذ مصباح كامل على تفضلهم بمرجعة مسودة المقال وابداء الملاحظات القيمة

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

الا انه اثار موجة عارمة من الجدل والمخاوف اللاعقلانية وصل الى حد الهلع الهستيرى من سيناريو انهيار العملة العراقية كما حدث في لبنان.

لقد دخلت بعض وسائل الاعلام المسيسة وغير المهنية على المشهد لتصب الزيت على النار رغم كل محاولات البنك المركزي للتهدئة واعلانها لضخ المزيد من الدولار النقدي الى السوق الموازية. ولا يزال الجدل مستمر بين المحللين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين وكثرت الكتابات والتدوينات والتصريحات في مواقع التواصل الاجتماعي وفي الاعلام والكل يدعي معرفة الاسباب الحقيقية لارتفاع سعر صرف الدولار ويملك الحلول السحرية لها. فعلى سبيل المثال يقترح أحد اعضاء مجلس النواب السابقين دفع قسم من رواتب الموظفين بالدولار مما يدل على تجاهل مؤسف لمبادئ السياسة النقدية والسيادة الوطنية.

هذه الورقة تمثل محاولة للوصول الى الحقيقية من خلال رصد الوقائع على الأرض ومناقشة الاطروحات المختلفة لتفسير هذه الظاهرة. اعتمدنا ادوات التحليل الكمي والنوعي كمنهج للتأكد من صحة الاطروحات النظرية العلمية والتي تستند على مبادئ الاقتصاد السياسي.

2. توثيق الحدث وفق منهج التحليل الوضعي

أولاً: تغيرات سعر الدولار في السوق الموازية

لابد اولاً من التذكير بان العراق يعتمد منذ بداية تأسيس دولته على نظام سعر الصرف الثابت وان البنك المركزي لا يزال يبيع الدولار بالسعر الرسمي الذي تم تغييره اخر مرة في كانون الأول 2020 وهو 1460 (10+1450) دينار للدولار الواحد. وعند الحديث عن ارتفاع سعر الدولار يتوجب علينا من باب الدقة ان نركز على سعر الدولار النقدي في السوق الموازية. هذه السوق تفتقد الى الشفافية ومن الصعوبة بمكان النظر اليها بأنها تعمل وفق اساسيات السوق النيو كلاسيكية كما يعتقد بعض الزملاء الاقتصاديين⁴.

لابد من التذكير بان سوق **الدولار** من جانب العرض يحتكرها **(تقريباً)** البنك المركزي بتكليف من الدولة التي تمثل **المصدر شبه الوحيد** للعملة الأجنبية في ظل غياب صناعات تصديرية للقطاع الخاص كمصدر بديل للعملة الأجنبية كما هو الحال في معظم دول العالم غير النفطية وعلى سبيل المثال في الأردن ومصر. **(هناك صادرات صغيرة للجلود وغيرها وكذلك مصروفات الشركات الأجنبية).**

اما من جانب الطلب فكما هو معروف يسمح لعدد محدود من المصارف وشركات التحويل الخارجي بالدخول الى نافذة بيع العملية الأجنبية وهذه تتحكم بها قوى مالية شبه مخفية وصفها د. مظهر محمد

⁴ على سبيل المثال د. محمود داغر في برنامج <الحق يقال> ، فضائية UTV بتاريخ 2022/12/5
<https://youtu.be/6M5gFqoQvbU>

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

صالح في بحثه القيم الذي نشره في سنة 2013 ب " العنقود المالي الرئيسي " وهي الرأسمالية المالية التي تبحث عن الربح التضاربي السريع من خلال الهيمنة على سوق النقد الأجنبي والتحكم باحتياجات "العناقيد التجارية الصغيرة" لتمويل تجارتها الخارجية"⁵ .

يظهر من الشكل رقم (1) ان سعر بيع الدولار النقدي في السوق الموازية بدأ في الارتفاع من 1470 دينار في 6 نوفمبر الى 1490 دينار في 15 نوفمبر ثم استمر في الارتفاع ليسجل 1511 دينار في 29 نوفمبر من السنة الجارية. وبعد اعامم البنك المركزي بزيادة كمية المبيعات الأسبوعية من الدولار النقدي لشركات الصيرفة في 5 ديسمبر وبالسعر الثابت 1460 دينار تراجع السعر لفترة قصيرة الى 1500 دينار، ولكنه عاد الى الارتفاع في 7 ديسمبر الى 1524 دينار للدولار الواحد. وعلى ضوء ذلك احتسبنا نسبة انحراف سعر السوق الموازية عن سعر الصرف الثابت بما يتراوح بين 2.7% و 3.4%. ولكن نسبة الانحراف ارتفعت في الايام التالية وسجلت حوالي 5% في 15 ديسمبر الحالي مع ارتفاع السعر الى 1536 دينار للدولار. وهذا يعني بان قوى رأس المال المالي حققت ربح مقداره 76 دينار على الدولار الواحد وما مجموعه 2.8 مليار دينار في يوم واحد.⁶

التجارب على الأرض تشير الى ان تقلبات سعر الدولار في السوق المتوازية ليست بجديدة في ظل نظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد العراق ، حيث كانت السوق السوداء دائما تمارس نشاطاتها السرية منذ ستينيات القرن الماضي وشبه العلنية خلال فترة الحصار (1990-2003) وكان النظام السابق يتعامل معها من حيث طباعة الدينار ليلا ونهارا ويذهب به الى سوق الذهب والدولار لتصريفه مقابل سحب الذهب والعملة الصعبة من السوق ويستخدمها لتمويل بناء قصور فارهة للعائلة الحاكمة.

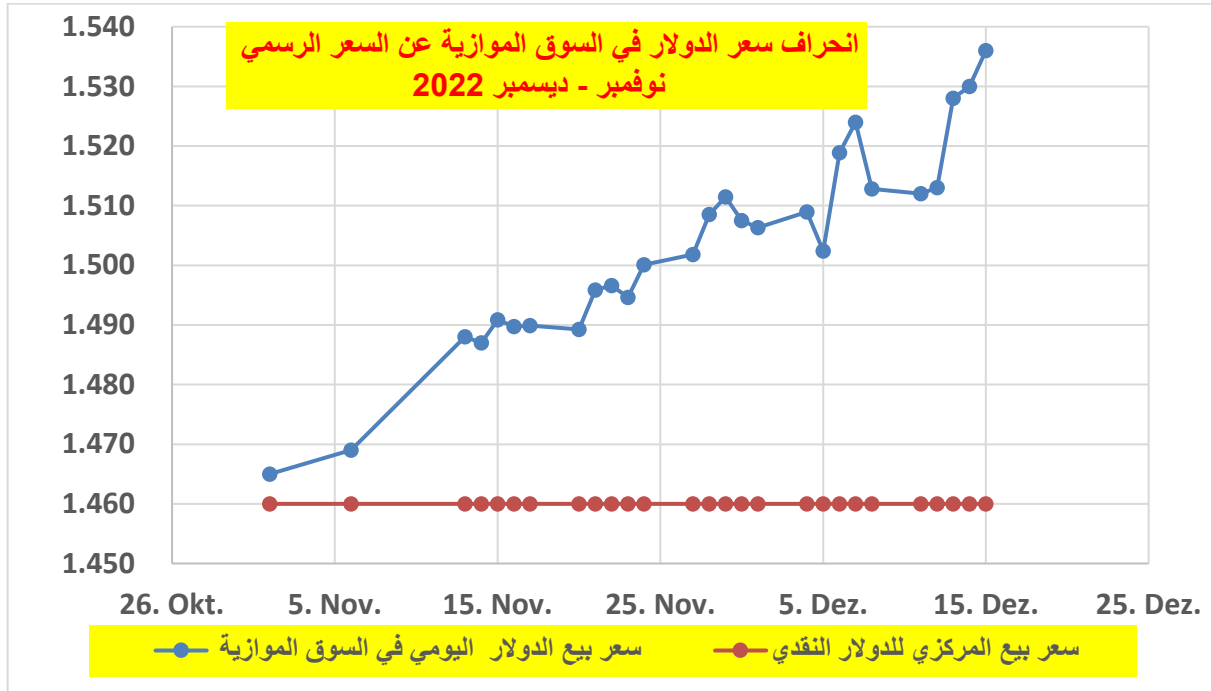
أيضا شهدنا بعد تغيير النظام السياسي في 2003 انحرافات عديدة لسعر الدولار في السوق الموازية عن سعر الصرف الرسمي، حيث وصلت الى نفس مستويات هذه الأيام وأشهرها في سنة 2011 و 2012 ، وتسببت في حينها بالأزمة السياسية المعروفة بين حكومة المالكي ومحافظ البنك المركزي الراحل د. سنان الشبيبي ونائبه د. مظهر محمد صالح. ومنذ ذلك الحين تتكرر التدخلات السياسية في استقلالية البنك المركزي.

⁵ د. مظهر محمد صالح. المصدر السابق

⁶ نتساءل حل تعقبت دوائر الضريبة هذه الأرباح وأخضعتها الى قوانين ضريبة الدخل او ضريبة المضاربات؟

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

شكل رقم (1): انحراف سعر الدولار النقدي في السوق الموازية عن السعر الرسمي



المصدر: اعداد الباحث علي سعيد الطالقاني على أساس بيانات البنك المركزي العراقي لسعر الصرف في السوق الموازية
<https://cbi.iq/news/view/1270>

ثانياً: التغيير في العرض: تطور مبيعات البنك المركزي للدولار

شهدت مبيعات البنك المركزي الشهرية الاجمالية (حوالات ونقد) للدولار منذ منتصف عام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً عن مستويات السنوات السابقة، حيث تجاوزت في شهر حزيران 2022 عتبة الخمس مليارات دولار (5.3 \$). استمر هذا الارتفاع حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر مسجلاً حوالي 5 مليار دولار. ومع بداية شهر تشرين الثاني / نوفمبر حدثت انعطافه كبيرة في اجمالي المبيعات والتي انخفضت من حوالي 5 مليار دولار في تشرين الأول/أكتوبر الى حوالي 3 مليار دولار في شهر تشرين الثاني/نوفمبر واستمر هذا الانخفاض في شهر كانون الأول / ديسمبر الى 2.3 مليار دولار (جدول رقم 1). ويظهر من نفس الجدول ان الانخفاض في مبيعات الحوالات كان أكبر من الانخفاض في البيع النقدي وبنسبة 64% في حين ارتفعت مبيعات الدولار النقدي بنسبة 9%.

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

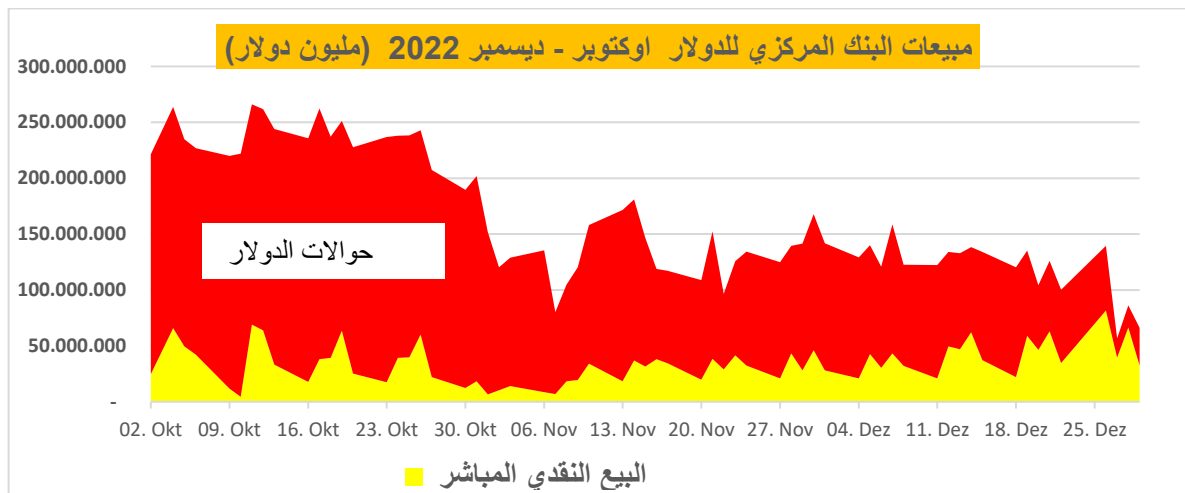
جدول رقم (1): مبيعات البنك المركزي للدولار خلال الأشهر تشرين اول - كانون الأول 2022 (مليون دولار)

كانون اول / ديسمبر *	تشرين ثاني/ نوفمبر	تشرين اول/أكتوبر	
1515	2350	4171	حوالات الدولار
78	107	199	المتوسط اليومي
828	577	758	الدولار النقدي
44	26	36	المتوسط اليومي
2343	2927	4929	اجمالي المبيعات
123	133	235	المتوسط اليومي

(* مبيعات شهر كانون الأول حتى يوم 2022/12/28 المصدر: موقع البنك المركزي العراقي

ويوضح الشكل رقم (2) التغيرات اليومية لمبيعات دولار الحوالات والدولار النقدي الموجه نحو السوق الموازية ووزن كل منهما في اجمالي المبيعات، حيث تتراوح حصة دولار الحوالات في اجمالي المبيعات بين 85% في شهر تشرين الأول / أكتوبر و80% في شهر تشرين الثاني / نوفمبر و 64 % في شهر كانون الأول / ديسمبر 2022. ومن المثير للاهتمام هو شدة التقلبات خلال هذه الفترة، حيث ارتفع العرض الى 262 مليون دولار في يوم 17 تشرين اول / أكتوبر ثم انخفض الى 80 مليون دولار في يوم 7 تشرين ثاني / نوفمبر مما يشير الى وجود خلل في إدارة سوق النقد الأجنبي سوف نسلط الضوء عليه لاحقاً.

الشكل رقم (2): مبيعات البنك المركزي اليومية للدولار خلال الأشهر أكتوبر - ديسمبر 2022



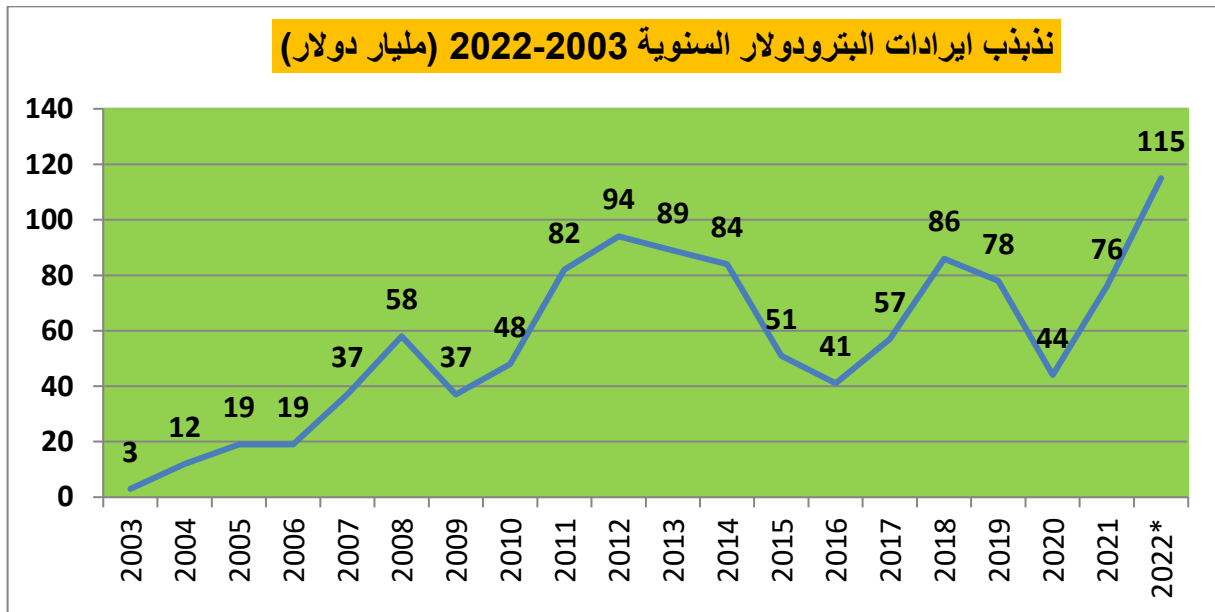
المصدر: اعداد الباحث علي سعيد الطالقاني على أساس بيانات البنك المركزي العراقي لنافذة بيع العملة الأجنبية
https://cbi.iq/currency_auction

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

3. تحليل العرض وتأثيره على سعر الدولار النقدي

من دون شك سعر صرف الدولار في السوق الموازية تتحكم به ما يسمى أساسيات السوق (العرض والطلب) بموجب النظرية الاقتصادية، ولكن البعض يعتقد بأن أساسيات السوق تتحكم بسعر العملة الأجنبية بشكل مطلق كما هو الحال مع بقية السلع الإنتاجية، لنقل على سبيل المثال عرض سلعة الطماطم او بيض المائدة الذي يستجيب بمرونة نسبية عالية الى تغييرات الطلب. لا يوجد دليل واضح على وجود مرونة مطلقة في جانب عرض الدولار في السوق العراقية ويخطأ من يعتقد بأن البنك المركزي يتمكن من التحكم بالعرض من دون قيود خارجية. البنك المركزي العراقي. ثمة عوامل خارجية معينة تقيد عرض الدولار، أهمها حقيقة كون النفط الذي يباع بالدولار (بترو دولار) يمثل السلعة شبه الوحيدة لصادرات العراق التي تحتكرها الدولة وحقيقية ربط الدينار العراقي بالدولار. نحن لا نعتقد ان سوق الدولار تخضع الى قوانين السوق وانما الى تدخلات من قوى واحتكارات ريعية.

الشكل رقم (3): مصدر العراق من العملة الأجنبية 2003-2022 (مليار دولار امريكي)



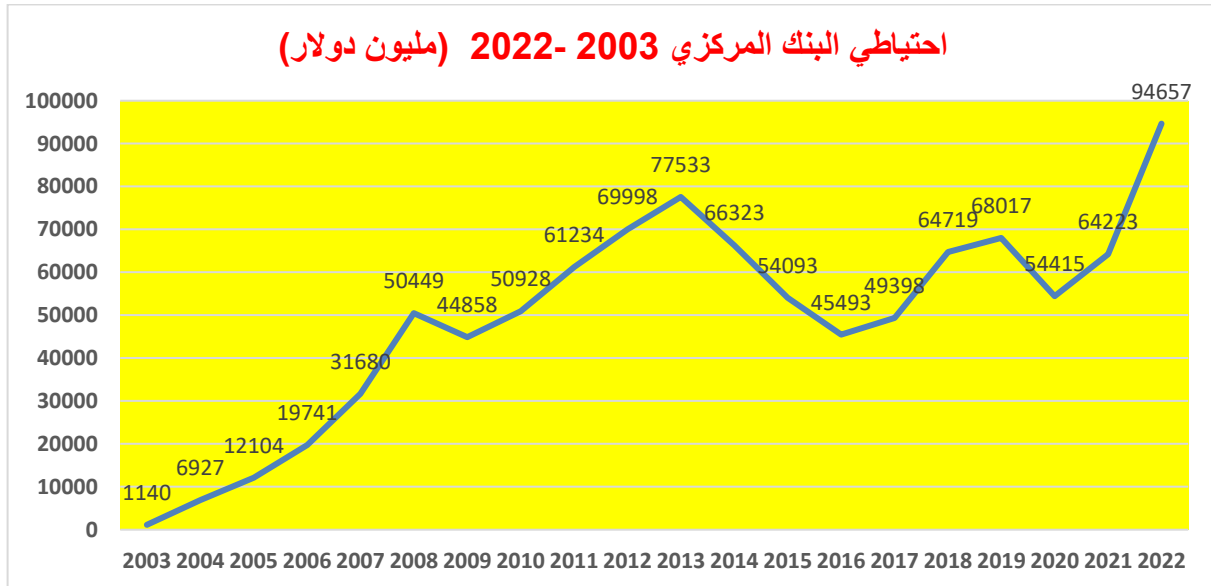
(* 2022 تقديري على أساس بيانات وزارة النفط حتى نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2022 المصدر: تقارير البنك المركزي الإحصائية للسنوات 2004-2021، إحصائيات ميزان المدفوعات، بيانات وزارة النفط (سومو) عن السنوات 2021 و 2022)

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

اذن فإن الحكومة تستلم الدولار النفطي وتبيعه للبنك المركزي للحصول على الدينار العراقي الذي تنفقه في إطار الموازنة السنوية. وغني عن القول بان مستويات عائدات الدولة من الدولار النفطي تخضع لتذبذبات أسعار النفط الدولية.

القيد المهم الثاني هو مستويات احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية والذهب والمرتبطة بحركة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وهي أيضا متقلبة ولا تسمح للبنك المركزي ان يوسع العرض في جميع الأوقات وتلبية زيادات مفاجئة في الطلب على الدولار، بل تتطلب إدارة حكيمة للموائمة بين الطلب والعرض نشكك في وجودها لدى البنك المركزي وكذلك بفعاليتها في حالة وجود الشيء القليل منها. ولكن ارتفاع الاحتياطي الكبير في هذه السنة وتسجيله لمستويات قياسية تناهز 95 ترليون دولار تشير الى عدم وجود نقص في جانب العرض وانما الى وجود خلل في ادارته. نظريا بإمكان المركزي ان يغرق السوق الموازية بالدولار. ولكن هذه السياسية تثير العديد من التساؤلات حول فاعليتها على المدى المتوسط والبعيد واحتمال تعرض الاحتياطي الى **النفان** في ظل توقعات انكماش الاقتصاد العالمي وتراجع أسعار النفط كما حدث ثلاثة مرات في السنوات السابقة السابق عندما تراجع الى مستويات منخفضة تساوي نصف المستوى الحالي. الشكل رقم (4) يوضح هذا الانخفاض في السنوات 2009 و2015 وفي 2020.

الشكل رقم (4): تقلب مستويات احتياطي البنك المركزي من العملة الأجنبية (مليون دولار)



المصدر:

Federal Reserve Bank of St. Louis (FRED), accessed on 22.12.2022

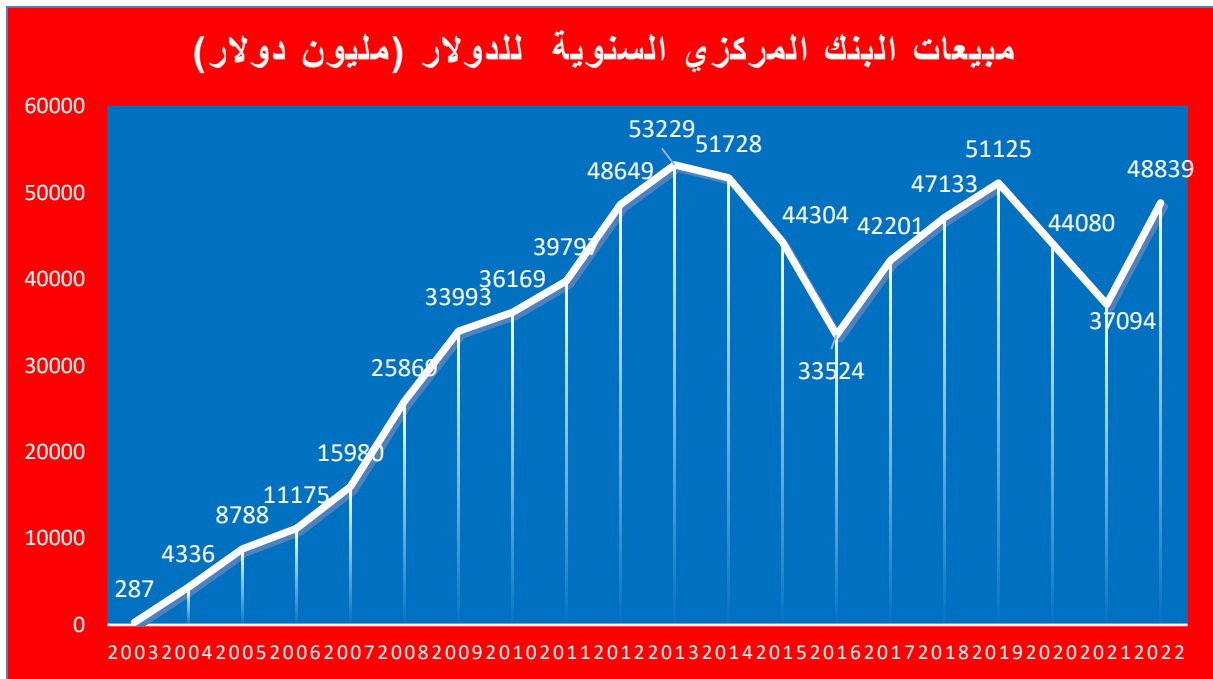
<https://fred.stlouisfed.org/series/IRQFAFARUSD>

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

ويبين الشكل رقم (5) وجود تناغم بين المسار التاريخي لمستوى المبيعات السنوية للدولار مع مسار احتياطي البنك المركزي من العملة الأجنبية خلال الفترة 2003 – 2022 .

ومن خلال التحليل الكمي للعلاقة بين انخفاض العرض (مبيعات الدولار) وسعر صرف الدولار السوق الموازية وجدنا انه بالرغم من انخفاض مجموع المبيعات في سنة 2021 الى 37 مليار دولار (انظر شكل رقم 5) بلغ متوسط سعر الصرف السنوي في السوق الموازية 1474 دينار للدولار الواحد⁷، أي بزيادة 14 دينار فقط وبنسبة 0.9% عن سعر الصرف الرسمي وهذا يفند الادعاء بأن تقليص العرض يقود بشكل ميكانيكي الى ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية.

شكل رقم (5): مبيعات البنك المركزي السنوية للدولار (مليون دولار)



(*) المبيعات في سنة 2022 حتى يوم 22 كانون اول / ديسمبر
المصدر: اعداد الباحث علي نور سعيد الطلاقاني على أساس بيانات البنك المركزي العراقي

⁷ احتسبنا متوسط السعر السنوي على أساس بيانات البنك المركزي للمتوسط الشهري للأسعار السوق في سنة 2021 والمنشورة على موقع البنك المركزي.

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

4. توضيحات البنك المركزي وغياب الشفافية

وبعد صمت طويل أعلن البنك المركزي في تصريح صحفي بتاريخ 15 كانون اول / ديسمبر بان سبب ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية "يعود إلى بعض العوامل الفنية، ومنها بناء منصة إلكترونية ترفع المصارف طلبات زبائنها عبرها. إذ باشر البنك المركزي منذ أشهر ببناء تلك المنصة بالتنسيق مع الجهات الدولية لغرض احكام وتنظيم عمليات نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وتضمن فاعلية الرقابة عليها، حيث تم تكليف شركة دولية متخصصة ببنائها وربط المصارف مع البنك المركزي من خلالها. وتتطلب المنصة تقديم معلومات عن الزبائن طالبي التحويل والجهات المستفيدة والمصارف المراسلة الخ. ولحداثة استخدام هذه المنصة، فإن العديد من الأخطاء يجري اكتشافها مما يتطلب من المصرف إعادة تحميلها"⁸

تصريح البنك المركزي المتأخر والذي جاء بعد تصاعد الجدل في الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي يعبر عن نصف الحقيقية وتغيب النصف الاخر وهي ان الى حد فترة بضعة أسابيع ماضية كانت الحوالات لتمويل الاستيرادات تخرج من البنك المركزي الى مصارف وسيطة وليس مراسلة في بلدان المنشأ للسلع المستورة منها. واهم هذه المصارف هي ثلاثة في دولة الامارات استحوذت على 80 % من اجمال الحوالات الخارجية. والباقي في الأردن وتركيا.

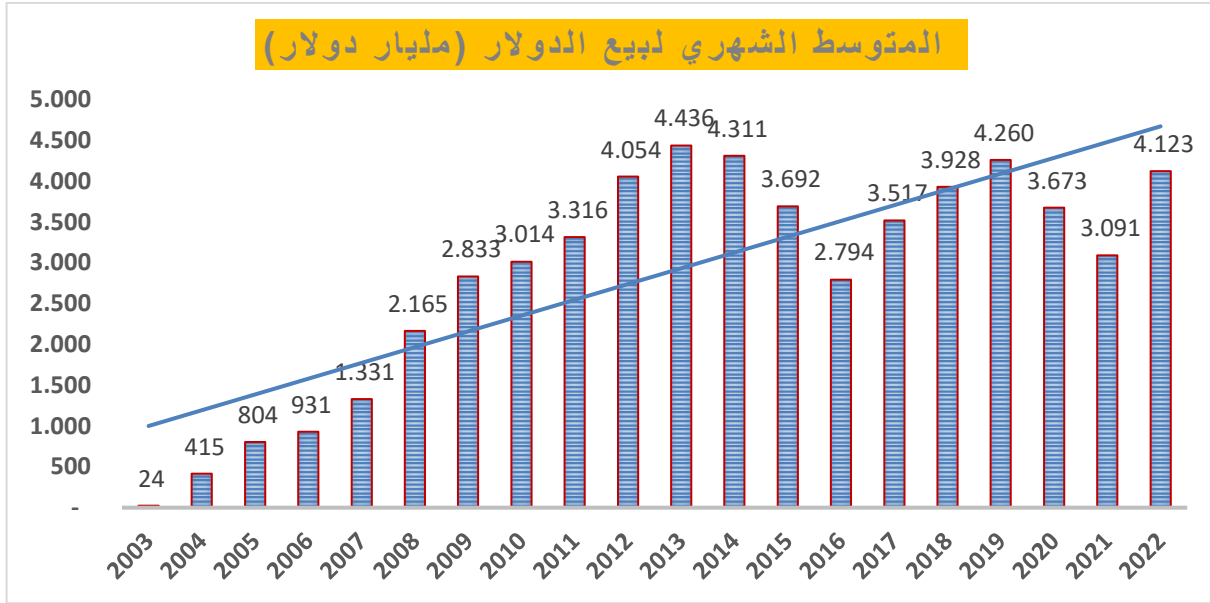
وزارة الخزانة الامريكية وبالتنسيق مع الفدرالي الأمريكي ونظام سويفت SWIFT بدأت حديثا باستعمال نظام الكتروني متطور يتعقب مسار الحوالات الخارجية من البنك المركزي عبر المصارف الوسيطة المشار اليها أعلاه حتى المستفيد النهائي. ونجم عن ذلك التدقيق رفض الفيدرالي تمرير عدد من الحوالات لأسباب لم يعلن عنها المركزي ولا الفدرالي الأمريكي ولكننا نفترض وجود شبهات مخالفة لأحكام العقوبات الامريكية على بعض الدول او عليها شبهات غسل أموال. ويقدر بعض المراقبون نسبة هذه الحوالات المرفوضة والتي تم ارجاعها بحوالي 30 الى 40 بالمائة من اجمالي الحوالات وتعود لأربعة عشر مصرف اهلي عراقي.

كما سبق وان تم استبعاد أربعة مصارف أهلية تملكها شخصية جدلية من المشاركة في نافذة بيع العملة وكان احد هذه المصارف يتمتع بمعاملة تفضيلية بدرجة A من البنك المركزي. ومن الواضح ان منع المصارف الأربعة وتأسيس المنصة الإلكترونية لم يتم بمحض إرادة قيادة البنك المركزي وانما نتيجة ممارسة ضغوط جدية من قبل المؤسسات الامريكية وتجدر الإشارة الى ان أحد الاقتصاديين المخضرمين من زمن النظام السابق رحب في اعلام بهذه التدخلات الامريكية واعتبرها مساعدة للعراق في مكافحة تهريب أموال الفساد الى الخارج. الا ان استنتاجه بأن هذه الأموال سوف يستثمرها الفاسدون

⁸البنك المركزي العراقي، المكتب الإعلامي، 15- كانون الأول- 2022

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

في داخل العراق سيكون مفيد للاقتصاد العراقي يثير الاستغراب الشديد، سيما ونحن نشاهد منذ سنوات طويلة غسل أموال الفساد في العقارات والمولات وصالونات التجميل.



المصدر: اعداد الباحث علي نور سعيد الطالقاني أساس بيانات البنك المركزي العراقي

ثمة زملاء اقتصاديين واخرين طارئين على المهنة يرون ان تقليص العرض في جانب الحوالات الخارجية يعني تقصير البنك المركزي في تلبية طلبات تمويل استيرادات القطاع الخاص وهذا النقص عن مستويات الاشهر السابقة قاد الى تحول تجار الاستيراد الى السوق الموازية لتغطية احتياجاتهم من الدولار ليتمكنوا من دفع فاتورة الاستيرادات⁹. وان هذا الارتفاع في الطلب على الدولار النقدي قاد الى ارتفاع سعره والى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتي تثقل من كاهل المواطن العراقي البسيط كما يروي لنا المهندس منار العبيدي في منشوره¹⁰. من الواضح ان هذا الاستنتاج يغفل حقيقة استمرار بيع المركزي للدولار بالسعر الثابت 1460 دينار وان حوالي 80 الى 90% من استيرادات القطاع الخاص تتم عبر الحوالات والاعتمادات المستندية وليس السوق الموازية.

⁹ د. محود الداغر في برنامج الحق يقال لفضائية UTV بتاريخ 2022/12/5

<https://youtu.be/6M5gFqoQvbU>

¹⁰ منار العبيدي: موقع الاقتصاد نيوز في 2022/12/15

(economy-news.net) وكالة الاقتصاد نيوز - ما الحلول لخفض الدولار امام الدينار العراقي؟

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

كما يشير البعض الآخر الى اعتماد المركزي على آلية سعر الصرف العموم المدار *managed floating system*. إن هذه آلية معروفة في سوق الصرف العالمي ولقد اتبعتها، على سبيل المثال، الجزائر، والبعض يقترحها للدول النفطية، بما فيها العراق. لا نرى أي دلائل إحصائية على تطبيق هذا النظام في العراق.

5. تحليل الطلب على الدولار وغياب الشفافية في سوق العملات

أولاً: الطلب على دولار التحويل الخارجي

واقع الحال لا أحد يعلم كم هو حجم الطلب الحقيقي على الدولار لتمويل الاستيرادات، سيما وان إدارة البنك المركزي توقفت منذ زمن طويل عن اصدار قائمة المبيعات اليومية للدولار مع تبيان أسماء المصارف ومبلغ الشراء المطلوب بالإضافة الى مبلغ الدولار الذي تم بيعه لكل مصرف. حالياً تكثفي إدارة البنك بنشرة مقتضبة جداً عن مبيعاتها اليومية من دون ذكر أسماء المصارف الاهلية المشاركة وكمية النقد الأجنبي المباعة لكل مصرف. ان هذا الامر يثير الريبة والشكوك ويقلل من الثقة بأهم مؤسسة اقتصادية وطنية نحن في غنى عنها. وصلتنا اجتهادات من بعض المتابعين لسوق النقد الاجنبي بان المصارف الاهلية تستقطب المتفاعدين من مدراء البنك المركزي السابقين للعمل في مجالس ادارتها لتسهيل حصولها على اكبر كمية من الدولار للتحويل الخارجي .

رقم الجلسة : 4349

2/2/2021

ندرج في الجدول اداء مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية ليوم الثلاثاء المصادف

1	عدد المصارف المشاركة لتلبية الطلبات النقدية	68,181,998	اجمالي تعزيز الارصدة في الخارج
18	عدد المصارف المشاركة لتلبية طلبات تعزيز الارصدة في الخارج	100,000	اجمالي المبيعات النقدية
0	اجمالي عدد شركات الصرافة المشاركة	68,281,998	اجمالي البيع الكلي
0	اجمالي عدد شركات التوسط المشاركة		

تنويه:

يتم إرسال البيانات الخاصة بمبيعات العملة الأجنبية إلى الهيئة العامة للضرائب في نهاية السنة المالية.

ان تصنيف المصارف والشركات يعتمد على مستوى الالتزام بقواعد ومعايير الامتثال لقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وتعليمات البنك المركزي بشأن بيع وشراء العملة، والامثال التصنيف تقديماً لاداء المصارف الذي يخضع لمعايير دولية اخرى. تم تلبية طلبات المصارف لهذا اليوم استناداً الى كتاب مجلس الوزراء ذي العدد ٨٢٥٩/٦٣٢/٥.و.م.و.٢٠١٦/٢٧ الذي أقر بموجبه ان تكون عملية بيع الدولار على اساس الشركات المسجلة في وزارة التجارة العراقية في ٢٠١٦/١١/١

المحافظ وكلاء

ومن الأمور الغريبة هو تأخر البنك المركزي في إيجاد حلول مستدامة لمشكلة تمويل التجارة الخارجية والتردد في فرض نظام التحويل بواسطة الاعتمادات المستندية (Letter of Credit) والذي كان يعمل بكفاءة عالية في ستينيات وحتى عام 1983 تقريباً بعد نفاذ احتياطي العملية الأجنبية بسبب الحرب مع إيران. ثم جاء الحصار وتوقف العمل بهذا النظام تماماً ولحد 2003 ، لكن الحكومة أسست مصرف

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

العراق للتجارة TBI يحظى بمقبولية دولية في التعامل مع نظام الاعتمادات المستندية على عكس مصرف الرافدين ومصرف الرشيد.

يبدو ان البنك المركز تذكر فجأة أهمية العمل بهذا النظام كما فهمنا من بيانه الخجول لتشجع المصارف على استعماله مقابل سعر بيع مخفض للدولار. اليس هذا نوع من الاستسلام امام قوى رأس المال المالي المتحكمة بسوق العملة الأجنبية ومتى يمتلك المركزي الشجاعة لمواجهة هذه القوى الربعية ويفرض نظام الاعتمادات المستندية على جميع تعاملات المصارف وشركات التحويل المالي. ؟

ثانياً: الطلب على الدولار النقدي في السوق الموازية

غياب الشفافية في سوق النقد الأجنبية ينسحب بدرجة أكبر على السوق الموازية مما هو الحال عليه في سوق حوالات البنك المركزي المشار إليها سابقاً. جانب العرض في هذه السوق معروف الهوية وهي شركات التحويل والصيرفة المرخصة من البنك المركزي. حسب تحرياتنا الميدانية كان عدد شركات الصرافة قبل اقالة قيادة البنك المركزي الأولى في سنة 2012 يبلغ 207 شركة او مكتب صرافة، وعدد شركات التحويل المالي بحدود 8 شركات. ولكن العدد ارتفع فجأة الى حوالي 2000 شركة ومكتب صرافة وتضاعف عدد شركات التحويل المالي الى أكثر من 20 شركة في زمن المحافظ بالوكالة عبد الباسط التركي. وبسبب ضعف القدرات الرقابية للبنك المركزي وارتكاب المخالفات الكثيرة يحاول البنك منذ العام 2015 والى اليوم السيطرة على الوضع من خلال الإجراءات الأتية: يمكن لكل ثلاث شركات تحويل ان تتضامن او لوحدها بان تتحول الى مصرف اسلامي **براس مال ٢٥٠ مليار دينار**. وكذلك دمج شركات الصرافة الى ثلاث فئات A بنحو ثماني شركات وتحصل على عملة اجنبية من البنك المركزي بشكل أفضل ومجموعة B ثلاث شركات ومجموعة C شركة صرافة فردية. وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات من دمج وتصنيف على شكل مجموعات، فما زال العدد يقرب من ١٨٠٠ شركة في انحاء العراق كافة حسب تقديراتنا ونطالب البنك المركزي بالإفصاح عن العدد الحقيقي لشركات ومكاتب الصيرفة وشركات التحويل المالي.

نحن بحاجة ماسة الى دراسات ميدانية لاستكشاف القوى والأشخاص الذين يشترون الدولار النقدي في السوق الموازية ومعرفة ماذا يفعلون به. الموضوع أكبر بكثير من حاجة المسافرين. ولكننا نقر بصعوبة اجراء هكذا بحث ميداني ويجب على الامن الاقتصادي ان يتولى مسؤولية مراقبة السوق الموازية.

الخلاصة والاستنتاجات

الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في العراق

هذه الازمة هي لسيت الأولى من نوعها التي تواجه الاقتصاد العراقي وهي على علاقة وثيقة بالخلل الهيكلي في الاقتصاد العراقي الأحادي الجانب الذي يعتمد على مصدر وحيد من النقد الأجنبي وهو البترودولار من جانب وربط عملته الوطنية بالدولار الأمريكي من جانب آخر.

لربما يوجد فرق ليس بالجوهري عن الازمات السابقة وهو غياب قيود من جانب عرض الدولار بسبب وفرة احتياطي البنك المركزي مما يشكل مفارقة كبيرة Paradoxen وان دل هذا على شيء فهو يدل على سوء إدارة البنك المركزي للعرض.

اما في جانب الطلب فغياب الشفافية في عمل المركزي لا يختلف كثيرا عن الحال مع جانب العرض، منذ فترة طويلة توقف المركزي عن إعلان أسماء المصارف المشاركة في نافذة بيع العملة مع تبيان حجم طلباتها ومقدار ما تم تلبية من مبيعات لهذه المصارف كل واحد على حدة. البنك المركزي مطالب بالجواب على هذا السؤال واسئلة كثيرة أخرى.

نرى الحل في تمويل الاستيرادات في التحول السريع الى نظام الاعتمادات المستندية كما كان معمول به في السابق¹¹ وتشديد الرقابة والمحاسبة على شركات التحويل المالي ومكاتب الصيرفة وتجار الدولار الطفيلين.

(*) مستشار اقتصادي دولي والمنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين

(**) باحث اقتصادي ، ماجستير علوم مالية من جامعة كربلاء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 30
كانون الأول / ديسمبر 2022

¹¹ نود أن نشير إلى ورقة المرحوم موفق حسن محمود، "مفترق طرق: حوالات مصرفية نهبت الدولار بزعم الاستيراد أم اعتمادات مستندية"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

[موفق حسن محمود: مفترق طرق : حوالات مصرفية نهبت الدولار بزعم الاستيراد أم اعتمادات مستندية ؟ - شبكة الاقتصاديين العراقيين \(iraqieconomists.net\)](http://iraqieconomists.net)